الاتجاهات المستقبلية للتنمية المكانية في محافظة القادسية في المجالين (الصناعي والزراعي) *

أ. د. كريم سالم حسين الغالبي الباحثة: سحر كريم كاطع علي
قسم الاقتصاد/كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

تاريخ استلام البحث: 2013/7/10 تاريخ قبول النشر: 2013/9/10

المستخلص

أن عملية تخطيط و توجيه الاستثمارات ألاقتصادية بنوعيها (الخاص والعام) لمنطقة دون ألأخرى يكون وفق مقومات وعوامل تتعلق بإمكانيات المكان ومدى توفر المقومات و القدرات المادية والبشرية لإقامة هذه الاستثمارات، والتي تمثل ميزة نسبية مقارنة بالمناطق التي لا تتوفر فيها هذه القدرات و المقومات . ذلك بفعل ما تمارسه عمليات الاستثمار أدى الى تكوين مناطق متطورة وأخرى متخلفة (أقل تطوراً) أثر اقتصادياً واجتماعيا على عملية التنمية والبعد المكاني للتخطيط القطاعي .

ان تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و استراتيجيات التخطيط في المحافظة يكون طبقاً للمستويات الأنشطة ألاقتصادية ومركزية التطوير اللذان يختلفان بين الوحدات الإدارية في الكم والنوع مما ولد خلل في عملية التخطيط ألاقتصادي ألإقليمي وتأخير عملية التنمية ألاقتصادية المكانية في المحافظة وعدم وجود توازن بين المشاريع التنموية محلياً .

نجد أن كل قضاء في محافظة القادسية يمتلك مقومات مادية و قدرات بشرية يمكن استغلالها و توظيفها في تنشيط وتفعيل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانيا" و التخلص من ظاهرة التباين والتفاوت المكاني بين الوحدات الإدارية (قضاء – ناحية – قرية). وبذلك يمكن تحقيق تخطيط إقليمي وتنموي متوازن وفعال وقدر نسبي من التنمية المكانية بحيث يمكن الحصول على مؤشرات حركة الاستثمار الاقتصادي و اجتماعي باتجاه يخدم الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للمحافظة.

Future directions of spatial development in the province of Qadisiyah in areas (industrial and agricultural)

Prof. Kareem Salim Hussain (Ph.D.)
Researcher: Sahar Kareem Gatae.Al.nashi
University of AL-Qadisiya
College of Administration and Economic
Department Of Economic

Abstract

That the process of planning and directing economic investments both types (public and private) for the area without the other be in accordance with the elements and factors related to the potential of the place and the availability of ingredients and physical capacity and human resources to the establishment of these investments, which represent a comparative advantage Mandate areas where there are no such capabilities and ingredients. That act practiced by investment operations led to the

* بحث مستل

formation of other advanced areas lag (less developed) the impact on economic and social development process and the spatial dimension of sectorial planning.

The differing levels of economic and social development and planning strategies in the province will be in accordance with the levels of economic activity and the centrality of development which differ between the administrative units in quantity and quality, which was born glitch in the planning process of regional economic and delay the process of economic development, spatial in the province and the lack of balance between development projects locally. We find that each district in Diwaniyah province has the elements of physical and human capacity can be exploited and employed in stimulating and activating the objectives of economic development and social spatially "and get rid of the phenomenon of contrast and disparity spatial between the administrative units (spend - hand - village). Thus can achieve regional planning and development balanced and effective and relative amount of spatial development so that you can get on the movement of indicators of social and economic investment towards serving the economic and social well-being of the province.

المقدمة

حظي البعد المكاني للتنمية باهتمام ملحوظ في عقد السبعينيات ولغاية منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، اذ أكدت خطط التنمية على مبدأ نشر التنمية خارج مراكز المدن الرئيسية واثر هذا التوجه بإنشاء دائرة تعنى بالبعد المكاني هي (هيئة التخطيط الإقليمي عام 1971) تهدف التنمية المكانية بالدرجة الأساس إلى توزيع ثمار عملية التنمية بشكل متوازن وعادل بين الأقاليم ومحافظات البلد الواحد وتسعى الى تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين الأقاليم من جهة وبين المناطق الحضرية والريفية من جهة اخرى من خلال الاستغلال والاستثمار الكفوء للإمكانات والمزايا النسبية المتوفرة في كل منطقة الا ان عدم الاستمرارية لهذه السياسات بسبب الظروف الاستثنائية من الحروب وعقوبات اقتصادية في تلك الفترة أدى الى ضعف أثرها لاحقا وسياق ظاهرة ثنائية التنمية المكانية المتمثلة بوجود مناطق متطورة محدودة ومناطق اقل تطور ومتخلف وخاصة في الاقضية والنواحي والمناطق الريفية مع استمرار ظاهرة التركز المكاني الشديد وخاصة الحضري واستمرار ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة وتخلف الريف العراقي وتدني مستويات الدخول والخدمات كافة فيه وضعف الربط بين سياسات التنمية الاقتصادية وسياسات التحضر وتوزيع السكان .

في محافظة القادسية نجد أن كل قضاء يمتلك مقومات مادية - بشرية يمكن توظيفها في تنشيط وتفعيل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانيا" و تخلص من ظاهرة التباين والتفاوت المكاني بين الوحدات الإدارية. وبذلك يمكن تحقيق تخطيط إقليمي وتنموي متوازن وقدر نسبي من التنمية المكانية بحيث يصبح بالمستطاع الحصول على مؤشرات حركة الاستثمار الاقتصادي باتجاه يخدم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

أهمية البحث

برزت أهمية دراسة الواقع التنموي في محافظة القادسية والإمكانات المتاحة ، ودورها في تحقيق التنمية المكانية كونها تمثل احد أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أساسي و يعد تحقيقها شرطا" جوهريا" لتطوير المحافظة و الوحدات الإدارية التابعة لها . فضلا" عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية و العدالة الاجتماعية في التوزيع المكاني للاستثمارات والأنشطة الاقتصادية.

مشكلة البحث

ان التباين المكاني والإقليمي لايزال يمثل النمط القائم فعلا" والذي افرز جمله من النتائج، كان الأبرز منها استمرار هيمنة مراكز النمو التقليدية على حساب المناطق الأخرى وتوسيع فجوة التنمية وزاد من حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وما رافقها من اختلال هيكلي في التنمية المكانية وتوزيع مشوه للموارد ساهم في خلق التباين المكاني لكافة شروط التنمية .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها " عدم وجود سياسة شاملة للتنمية المكانية أدى إلى تركز الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية في مدن دون الأخرى ".

منهجية البحث

إن هدف البحث يتحقق من خلال استخدام الأسلوب الوصفي - التحليلي لواقع التنمية المكانية في المحافظة والوقوف على الإمكانيات المتوفرة في أقضيتها من خلال تحليل البيانات الواردة في الجداول الخاصة .

هيكلية البحث

لغرض تحقيق هدف البحث فقد تضمن ثلاثة مباحث رئيسية تشكل الإطار العام و المنهج الموضوعي لمتطلبات البحث، تناول **المبحث الاول** الإطار ألمفاهيمي والنظري للتنمية المكانية وسياساتها مع عرض منهجية التخطيط للتنمية المكانية في المجالين (الصناعي والزراعي)
اهتم **المبحث الثاني** بالواقع التنموي في محافظة القادسية، اذ استعرض الخصائص الجغرافية والبشرية في محافظة القادسية مع عرض للقطاعين الصناعي والزراعي.
واختص **المبحث الثالث** في عرض السياسات المستقبلية للتنمية المكانية في المحافظة للقطاعين (الصناعي والزراعي). ثم ختم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: التنمية المكانية ...المفاهيم والأهداف

أولا": مفهوم التنمية المكانية ...واهدافها

نالت ظاهرة التباين المكاني اهتمام الكثير من خطط التنمية في الدول النامية نتيجة سوء استخدام الاستثمارات وتوزيعها بشكل عادل بين المناطق في الدولة الواحدة ، إذ أن التنمية المكانية هي حصيلة الخطط الاقتصادية والبرامج الاستثمارية التي تؤدي في بعض الأحيان إلى اختلالات بنيوية بين النظام الاقتصادي والأقاليم والمدن.

ولهذا فإن مفهوم التنمية المكانية يظهر من خلال توزيع الاستثمارات على النشاطات الاقتصادية المختلفة والأقاليم وبخاصة النشاط الصناعي في دول العالم كافه، كونها تمثل عملية اقتصادية اجتماعية وحضارية معقدة تمتد جذورها إلى البنية الاجتماعية وتؤثر بشكل كبير على تركيب المجتمع مادياً وحضارياً.

وفي ضوء ذلك فإن التنمية المكانية المتوازنة ترتكز على إعطاء أو تقديم نموذج للتوزيع المكاني للمشاريع الاستثمارية بغية الحد من ظاهرة التركز السكاني والتفاوت النسبي في

مستويات المعيشة والدخول بين سكان الأقاليم أو المناطق المختلفة. إي تحريك الإعمال إلى السكان للحد من ظاهرة الهجرة وتحقيق حالة من الاستقرار المكاني للسكان .[1]

كما تعني التنمية المكانية بلوغ الهيكل المكاني* للاقتصاد في إي مكان وفي اي زمان مستوى من التطور الملائم لتطوير وتعزيز النمو الاقتصادي بشكل كفوء. اي انها تمثل الجوانب الموقعية والمكانية للتنمية الاقتصادية وتعمل على دمج الاهداف الموقعية بالأهداف القومية فلابد من النظر إليها نظرة شاملة للاقتصاد وبشكل كامل .[2]

إن التنمية المكانية ومن خلال اهتمامها بالأقاليم الأقل تطوراً والمدن الصغيرة لا تعنى بذلك التنمية الريفية لان التنمية الريفية هي نشاط اقتصادي واجتماعي متفاعل متصل يسعى إلى إحداث تغيرات في علاقات الإنتاج اي البنيان الاقتصادي والاجتماعي في الريف يشمل العلاقات الإنتاجية وتوزيعها بهدف زيادة الإنتاج والدخول وتحقيق العدالة في التوزيع وفرص متكافئة لإشباع الحاجات الاساسية للإنسان من خلال المشاركة الطوعية والفعالة لأبناء الريف أي (تطوير مجتمع الريف بشكل فعال والقضاء على الفقر) وبتعبير اخر ان التنمية الريفية هي تنمية القطاع الريفي في المجتمع بدمج المناطق الريفية والسكان الريفين في النظام الاقتصادي والاجتماعي القومي من خلال استراتجية التنمية الريفية .

وبهذا فإن التنمية الريفية هي جزء من التنمية المكانية ، ذلك أن أهداف التنمية المكانية هي اهداف كلية شاملة (حضر، ريف) تستهدف تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق توزيع عادل للاستثمارات بين الاقاليم والمدن وإرساء التوازن في مستوى التطور ومعالجه مشاكل التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان.[3]

ويمكن حصر عدة اهداف للتنمية المكانية بالاتي :

أ- تحقيق التوازن الإقليمي في توزيع الاستثمارات بقصد استثمار الموارد والإمكانيات المتاحة داخل كل اقليم بالشكل الذي لا يعرض المشاريع و النشاطات الى الاختناق في مستلزمات الانتاج والعمالة ومشكلات التسويق .

ب-تحقيق التوازن بين الأقاليم والمدن بشكل يوفر تقارب في مستوى الدخل والمعيشة وتقليل الهجرة وتوطن الصناعة وتوزيع الخدمات وانخفاض نسب البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي .

جـ- الارتقاء بمستويات التنمية الاقتصادية من خلال رفع معدلات الناتج ونموه الذي يدعم معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق رفاهية اقتصاديا واجتماعية التي تؤدي الى زيادة الناتج القومي وتوليد نشاطات جديدة في مراكز النمو لها دور في زيادة الناتج الإقليمي .[4]

د-التوزيع الامثل للسكان لان عدم التوازن يولد مناطق جاذبة وأخرى طاردة للسكان كما هو الحال في الهجرة من الريف الى المدينة .

---

[1] – see:-space development ,www. Marssociel. yitatia .com /Maglmars plan / space /
-Antani kukcnski "Rcgional Dissggregation of national policies and plans .op.cit.p4.

* الهيكل المكاني :مجموعة العناصر التي تمثل المكان وتحدد عناصرة وتركيبة وتكوينه

[2] –Antoni Kukenski ,1978,"Regional polices in Nigeria ,Andia, and Brazil "Hungary meuton volume,p195

[3] -لمزيد انظر في:

www.fao.org /Arabic/new room/n.

[4] - AidenJ, and Morganr ,Regional planning A com pprehensive view "great Britain pitman ,press,1974,p224

هـ-رفع مستوى الاستخدام الكمي والنوعي من خلال توليد فرص عمل داخل الاقليم مما له من اثر على تقليل حركة الهجرة الداخلية للسكان مابين الاقاليم.

و-استحداث التكتلات الصناعية إذ ان ميل التكتلات الصناعية الى تركيز اكثر من الانتشار او التشتت لان ذلك يؤدي الى تقليل تكاليف الانتاج قياسا" بالمواقع المعزولة من خلال ذلك نحصل على وفورات اقتصادية .[5]

ز-توليد تجمعات حضرية ، فالتحضر يعني (زيادة سكان المدن عن طريق الانتقال من الريف الى المدن أو تغيير الريف من حياة ريفية الى حضرية وما يرتبط تغيير أنواع أنماط المهن وسلوك الافراد)،

التحضر ظاهرة اجتماعية تدل على تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي وهنالك علاقة وثيقة بين التحضر والتنمية هما وجهان لعملة واحدة حيث يتأثر أحداهما بالآخر.[6]

ح-أحداث تغيرات بيئية من خلال الأخذ بمبدأ التنمية المكانية المستدامة ذلك لان الاثار والعواقب المتولدة نتيجة تركز الاستثمارات والسكان في أقطاب تنموية تقليدية يضر بالبيئة ويؤدي الى تدمير نظم البيئة المختلفة فضلاً عن خطورتها على السكان فيرتفع مستوى التلوث البيئي بالنسبة للماء والهواء والتربة.

قد تكون أوليات هذه الاهداف هو زيادة متوسط دخل الفرد ورفع مستوى الخدمات المقدمة في الاقاليم وزيادة فرص العمل وتخفيض البطالة وتقليل الفروقات الإقليمية في الدخل في الوقت نفسة رفع المستوى الاقتصادي ألاجتماعي للبلد. وقد تكون هذه الاهداف اما متعارضة او متماثلة بشكل أو بأخر داخل حدود الاقليم أو بين اقليم واخر كلاً حسب الإمكانات والموارد التنموية المتاحة فيه ونسب السكان والفئات العمرية والتعليمية والصحية .أو يعود الى عدم قدرة الاقاليم في رفع معدل النمو الاقتصادي لافتقارها الى وفورات التكتل والمزايا الموقعية.[7]

ثانياً: سياسات التنمية المكانية (أهداف ، وسائل ، محددات).

تختلف الامكانات التنموية والاقتصادية والاجتماعية من بلد الى آخر الامر الذي ينعكس على سياسات التنمية المكانية وتؤدي الى اختلافها تبعا" لهذا البلد او ذاك. وقد تساهم بعض الظروف الاستثنائية في تأخير تنفيذ الكثير من الخطط أو المشاريع التي تعد من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني للسكان.

ولسياسات التنمية المكانية تتضمن مكونين أساسين هما سياسة التنمية الحضرية وسياسة التنمية الاقليمية حيث أن الاولى (سياسة التنمية الحضرية)هي تحديد المراكز أو التجمعات الحضرية التي يبغي تنميتها على المدى البعيد من خلال مجموعة من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في الاقليم المراد تطويره وتتكامل السياسة الحضرية مع سياسة التنمية الاقليمية.

(سياسة التنمية الاقليمية)هي الإطار التخطيطي الذي يحدد الاتجاهات الرئيسية لكيفية توزيع الموارد البشرية والمادية في الاقاليم بالشكل الذي يضمن كفاءة أهداف التنمية وإيجاد حالة من

---

[5] – Harvery ,Armstrong ," Regional economic policy" Game lot, press ,limited ,London,1979,p509

[6] –تيم عبد الجابر والخطيب ابراهيم واخرون ،مستقبل التنمية في الوطن العربي دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن،1998،ص69

[7] – محمد حسن السيد ، سياسات التنمية المكانية في العراق ، وزارة التخطيط و التعاون الإقليمي ، بغداد 2007 – ص 2.

التوازن النسبي في توزيع الاستثمارات بين المناطق المختلفة بغية الحد من ظاهرتي التركز السكاني والتفاوت المكاني في مستويات التنمية.[8]

ان سياسات التنمية المكانية (حضرية ،اقليمية) هي الطريق الفعال لمواجهة المشكلات الحضرية والإقليمية من خلال استخدام أساليب مناسبة تضمن تحقيق العدالة ألاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في المكان إضافة في معالجة السلبيات التي قد تنشأ في خطط التنمية المكانية المستدامة.

ولهذه السياسات عدد من الأهداف. [9]

- تنمية مصادر الثروة الوطنية وتطويرها في الأقاليم والمراكز الحضرية و الحد من ظاهرة تركز الانشطة الاقتصادية في المدن الكبرى .
- تكامل أقاليم الاطراف البعيدة عن المركز من خلال تطوير شبكة النقل و الاتصالات الامر الذي يحسن التكامل السياسي و التماسك الاجتماعي .
- رفع مستوى النشاط الاقتصادي في المدن المتوسطة والصغيرة الحجم مما يساعد في تحقيق اقتصاديات الحجم وتحسين النمو بين ألاقاليم وجعل الخدمات الاجتماعية في متناول الجميع .

وهنالك العديد من الوسائل و الأساليب للتنمية المكانية لمعالجة المشاكل الناشئة عن التطور و النمو في عدد من القطاعات الاقتصادية ، فتركز الصناعة يساهم في تنمية المدن وتطويرها الأمر الذي يؤدي إلى تركز ألأيدي العاملة (السكان) في هذه المدن دون الأخرى مما يسبب ازدحام سكاني يؤدي الى مشاكل ناجمة عن النمو الحضري في هذا المجال تم طرح نمطيين رئيسيين هما سياسة التركز واللاتركز ، ثم سياسة التركز المنتشر .

وكما طرحت وسائل واساليب لتطبيق سياسات التنمية منها .[10]

1- أسلوب حافة المدينة :- والذي يتمثل باستعمالات كثافة واطئة في المناطق الصناعية أو الزراعية يسهم في تنميتها و الحد من توسع المدن الكبرى .
2- اسلوب المحاور الحضرية :- يستخدم في تنمية المدن الواقعة على طرق النقل في محاور تخطيطية مختارة بأنشطة اقتصادية مناسبة لهذه المحاور تؤدي الى نمو المستقرات البشرية وتنمية النشاطات الحيوية الأخرى في مرحلة لاحقة .
3- أسلوب المدن الجديدة :- يعتبر وسيلة للسياسة الحضرية من خلال توفير مناطق ذات تخطيط مسبق ومواصفات تخطيطه عالية الا أنها تحتاج الى استثمارات ضخمة نسبيا".
4- أسلوب المراكز الحضرية المنتشرة :- يتطلب ضخ استثمارات كبيرة في عدد كبير من المدن الصغيرة الأمر الذي لا يتلاءم مع ظروف بعض البلدان ولو انه ألأفضل في نشر التنمية في مختلف المراكز الحضرية .

هذا وتتأثر محددات التنمية المكانية بعدد من العوامل الطبيعية و الاقتصادية منها (اقتصاديات الموقع ،الايدي العاملة الماهرة ، راس المال الملائم للعملية الاستثمارية ومصادرها).

ثالثا": منهجية التخطيط للتنمية المكانية في مجالين (الصناعي و الزراعي).

1-المجال الصناعي.

---

[8] –صباح فيحان ،النمو الحضري في العراق بين النمو التلقائي والعقلانية الاقتصادية،اطروحة دكتوراء غير منشورة ،جامعة بغداد مركز التخطيط الحضري والاقليمي الدراسات العليا – جامعة بغداد،1980،ص161

[9] - صباح فيحان.مصدر سابق .ص165 .

[10] - مهند مانؤئيل يوسف . بدائل نمو بغداد.أطروحة دكتورا غير منشورة _مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا_جامعة بغداد1999_ص51 .

ان تحديد موقع الصناعة يعتبر من اهم الموضوعات التي يعالجها التخطيط المكاني لما تتطلبه الصناعة من مقومات اقتصادية وفنية ذات بعد قطاعي مقومات مكانية تتعلق بالموضع والخصائص الفيزيائية له، ان اختيار موقع الصناعة من الاهمية التي لايمكن التراجع عنها بسهولة اذا انفق الكثير من الجهد والمال علية وهي العناصر النادرة في اقتصاديات الدول النامية.

يمنح مناطق البلد المتخلفة الفرص الاقتصادية لتطوير امكانياتها على ضوء مواردها القائمة والمحتملة هذه الآلية في توجيه الاستثمارات أنما تقوم على محاوله المزاوجة بين عدة اعتبارات (اقتصادية -اجتماعية -سياسية -بيئية) في اختيار موقع الاستثمار الصناعي في مناطق البلد الواحد كما اشير سابقاً.

ان الجوانب الايجابية للتركز المكاني للوحدات الصناعية ذات العمليات الانتاجية المترابطة يمكن اعتباره ضرورياً للتصنيع في معظم الدول النامية هذا التقارب المكاني يمكن لصناعة في هذه الدول من تحقيق المردود الاقتصادي والتراكم في رأس المال لاسيما في المراحل الاولى من عملية التصنيع.

الا ان الجوانب السلبية للتركز المفرط امر لا يمكن إغفاله أذ إن استقطاب القابليات البشرية وضخها في مناطق التركز يؤدي بالنتيجة الى تدني درجات الاستفادة منها وظهور البطالة المقنعة إضافة إلى القابلية المحدودة لمرافق البنى الارتكازية في مجابهه الافراط في التركز وما يترتب على ذلك من ارتفاع الكلف الاقتصادية وتلوث البيئة.

ان الاهمية بالنسبة للدول النامية هو ان تستهدف تنمية الأقاليم على ضوء امكانيات كل منها بحيث توضع أسبقيات إقليمية مع مراعاة المصالح الوطنية على ان يتم عن طريق الاستثمار الحكومي المباشر هناك صناعات يمكن الى حد ما ان تتوطن في مناطق مختلفة من الدولة منها الصناعات التي تقوم عملياتها الانتاجية على تمويل بعض المنتجات الزراعية والحيوانية من الانتاج المحلي الى سلع وسيطة لاسيما الصناعات التي تقوم على مواد خام سريعة التلف أو التي لا تتحمل النقل لمسافات بعيدة أو المواد الخام ذات الحجم الكبير وثقيلة الوزن ويقل حجمها أو يقل وزنها كثيراً بعد تصنيعها فإن الموقع الافضل للصناعة يكون بالقرب من مواطن خاماته لان ذلك يقلل من تكاليف النقل وبالتالي تكاليف الانتاج.[11]

فإن الموقع الافضل للصناعة يكون في المدن الصغيرة والقريبة من مناطق الانتاج وكذلك الصناعات التي تحتاج الى كثافة في الايدي العاملة ويكون انتاجها لسد حاجة الاستهلاك المحلي وهذه المنهجية يمكن تحديد اتجاهاتها الرئيسية في الجوانب الاتية:

أ- تنمية مناطق البلد على ضوء الامكانات المتوفرة فيها بحيث تكون هناك اسبقيات اقليمية مع مراعاة المصلحة الوطنية وتتماشى مع متطلبات المرحلة بالتأكيد على

- معايير الكفاءة الاقتصادية.
- استغلال امكانات المناطق المؤهلة اقتصادياً.

ب- أيجاد حالة من التنوع في الهيكل المكاني للنشاط الاقتصادي ،اقطاب النمو + محاور التنمية، تأخذ هذه الاعتبارات متطلبات رفع معدلات الناتج الاجمالي القومي وذلك بزيادة معدلات الانتاج السلعي من خلال التوفيق والموازنة بين الاتجاهين:

- ان يأخذ التوطن الصناعي المتوازن ونشر الرقعة الجغرافية للتصنيع بعداً جديداً يقوم على إقامة مجمعات صناعية زراعية في الريف مع أيجاد فرص صناعية للاستثمار الخاص في الريف ومنح حوافز جديدة للمحافظات الاقل تطوراً خارج مراكزها على أن

[11] -حميد جميلي واخرون، الاقتصاد الصناعي ،ص36.

تعطي الأفضلية لإقامة المشاريع المساهمة على المنشآت الفردية دون ان يتعارض ذلك مع تقديم الدعم والمزايا للمشاريع الصغيرة الخدمية .

- ان الاهمية المعطاة لتنمية المناطق المختلفة يجب ان لا تقود الى الحرمان للمراكز الحضرية الكبيرة من الاستثمارات الاساسية اذ ان الكثافة السكانية وتنوع النشاطات الاقتصادية في هذه المراكز تعكس امكانياتها في ان تلعب دوراً مهما في التنمية للبلاد من خلال الاستغلال الافضل للوفورات الاقتصادية والبنى الارتكازية فيها.

ج-الموازنة في تطوير الامكانات التنموية للبلد من خلال :-

- ضخ الاستثمارات الجديدة في تطوير البنى الارتكازية للمناطق الاقل تطوراً بأتجاة توفير مناطق مؤهلة اقتصادياً وقادرة على دعم السياسة التنموية المكانية .
- الحد من ظاهرة المدن الكبرى ومحاولة ايجاد مدن متسلسلة هرمياً من خلال عملية الموازنة بين الاستثمارات الجديدة والمحاور الرئيسية في نشر السكان .
- استثمار المناطق المتخلفة سكانياً والتي تمتلك مقومات التطور الاقتصادي.[12]

هذه التوجهات الرئيسية في سياسات التنمية المكانية تبرز اهميتها في الدول النامية من ضرورة تجنب تشتت الفعاليات الصناعية دون مبرر اقتصادي أو اجتماعي عند التخطيط للتنمية الاقليمية أو اي منطقة من مناطق البلد.

2-المجال الزراعي

يتسم النشاط الزراعي بسمات وخصائص عديدة تميزه عن الانشطة الاقتصادية الاخرى وعن (النشاط الصناعي الذي قد يكون مرتبط بالنشاط الزراعي في بعض الصناعات التي تعتمد على الزراعة) وتأثره المباشر بالظروف الطبيعية والطبيعة الموسمية والبايولوجية للنشاط وخصوصية الادارة المزرعية وارتباط فعاليات هذا النشاط بتأمين حاجة الانسان الاساسية بالأمن الغذائي الوطني وهذا يؤثر بالسياسات والتي تتبناها الدولة في مختلف المراحل التنموية في هذا القطاع.

وان من المهم ان يدرك المخططون وواضعوا القرار بعملية الاستفادة من جميع المعلومات والبيانات المتاحة ذات الصلة بعملية التخطيط التنموي (الزراعي) على الرغم من ان هذه المعلومات قد تختلف في شكل ونوع وجودة المحاصيل الموسمية وقد تهدف المعلومات الى تطوير وتقيم التخطيط المكاني المناسب لدعم السياسات الزراعية وتحليل الخصائص الرئيسية للنظام وكما يلي :

أ- تقدير المكاني للمدخلات ومخرجات الانتاج

ب-دمج البيانات الحيوية والاجتماعية والاقتصادية والفيزيائية وقد يكون دمجها حاسم للتكامل واختيار وحدة متكاملة من البيانات عن الوحدات المكانية كالمعلومات عن (القرى ،الارياف، الموارد الطبيعية الموجودة في المناطق)

ج-التغيرات المكانية والزمانية للموارد الطبيعة وتوزيعها في المناطق المتخلفة من البلد.

د-معوقات الانتاج في المناطق المؤهلة للزراعة مع الاخذ بعين الاعتبار الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

ان المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل أمثل ،و تأمين الغذاء لسكان يتزايد بمعدلات نمو مرتفعة نسبياً يعد التحدي الاساس الذي يواجه البلدان النامية ويمكن التعامل معها من خلال التخطيط المكاني التنموي وتحديداً تخطيط استخدام الاراضي حيث يكون الهدف

[12] –كامل كاظم الكناني ،الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية ،دار الصفاء،عمان ،2007،ص ص114,112

الرئيسي من تحقيق التكامل بين المعلومات الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والبيئية هو النمو الاقتصادي والزراعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. [13]

وقد يستند النظام الزراعي الى أسلوب المحاكاة كرد فعل لأنواع المزارع المختلفة لأدوات السياسية المستخدمة حيث يدمج الموارد الاجتماعية والاقتصادية والبيوفيزيائية من الاسر الزراعية لتقيم التأثيرات المباشرة على المدى الطويل من الادوات السياسية المختلفة ويتألف النظام المجموعة من نماذج منها :

- نموذج تحليل الموارد التي تستفيد من محاكاة المحاصيل وتأسيس العلاقات بين المدخلات والمخرجات
- نموذج التخطيط لتقييم الاثار من أدوات السياسة العامة .

هذا وتختلف الزراعة من منطقة الى أخرى حسب نوع التربة والمناخ وتوفر الموارد الطبيعية الملائمة والموسم حيث لا يمكن زراعة نفس المحصول طوال فترة السنة (إلا إذا استخدمت التكنولوجيا الحديثة التي لا يمتلكها أغلب المزارعين في مناطق الدول النامية) لأنهم يعتمدون على الوسائل التقليدية في الزراعة ،لذا فإن من مصلحة الدول المبتدئة في الزراعة الحديثة هو جذب الاستثمارات الجديدة وعدم ومن المعترف به ان هذا الاسلوب يؤدي الى المراحل المبكرة من التنمية والى نوع من انواع تركز التنمية في اقليم معين والى اهمال اقليم اخر الا ان الاستخدام السليم للموارد الطبيعية الاقتصادية المتوفرة يساعد على توجيه الاستثمارات الجديدة باتجاه اقتصاد المنفعة الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد القومي ومن وسائل تحقيق الاهداف الاقتصادية الزراعية. [14]

أ- لسياسة الاستثمارية .
ب- دعم القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي.
ت- السياسات المائية.
ث- التنمية الريفية.
ج- زيادة الانتاجية مع تحسين النوعية في الإنتاج.
ح- الميزة النسبية للزراعة.
خ- التنوع البايولوجي.

المبحث الثاني : الخصائص الجغرافية والبشرية في محافظة القادسية .

تتمتع محافظة القادسية بكثير من المميزات عن محافظات العراق لكونها محافظة زراعية صناعية فضلا"عن المواقع الاثرية والدينية الموجودة فيها وملتقى طرق النقل البرية بين محافظات الوسط والجنوب .

اولاً : المعالم العامة

تتضمن هذه المعالم الكثير من الخصائص الجغرافية والبشرية الا اننا لغرض البحث سوف نقتصر على .

1. الموقع :

---

[13] المعهد الدولي لنظم المعلومات والجغرافيا.التنمية المكانية والتخطيط لصياغة السياسات الزراعية (HENGEIOSES TREET.ITG) ص99 .إطار هولندا .البريد الالكتروني Alish arifi @ itc. nI

[14] - جمهورية العراق.خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014

تقع محافظة القادسية وسط العراق بين خطي عرض(31.7 – 32.24) درجة وخطي طول (48.24– 48.45) درجة وتسمى أيضا (بمنطقة الفرات الأوسط) لموقعها في وسط العراق وفي منطقة الفرات الاوسط أي لها موقع متميز بين محافظات العراق .

2. الحدود:

يحدها من الجهات الأربعة محافظات العراق أي من الجهة الشمالية محافظة بابل ومن الجهة الجنوبية محافظتي المثنى وذي قار ومن الجهة الغربية محافظة النجف الاشرف ومن جهة الشرق محافظة واسط .

3. المواقع الأثرية والدينية :.

توجد في محافظة القادسية اكثر من 300 موقع اثري منتشر في أرجاء المحافظة ومن أهمها . حضارة نيبور او نفر والتي تقع على الضفة اليمنى لنهر الفرات الأقدم . والدريهمية وابو الصلابيج أضافة" الى ذلك المراقد المقدسة الموجودة في المحافظة ومنها مرقد الإمام أبو الفضل (عليه السلام) ومقام النبي أيوب (عليه السلام) ومقامات للأنبياء منها مقام النبي شعيب والنبي ويونس (عليهما السلام) وغيرها والتي تشكل مواقع سياحية مهمة سواء كانت دينية او اثرية .

ثانياً : المساحة والوحدات الادارية :

1- المساحة

تبلغ مساحة محافظة القادسية بحوالي (8507) كم2 وتشكل نسبة(1.9%) من مجموع مساحة العراق وتبلغ تعداد سكان المحافظة وحسب آخر إحصائية (1105280نسمة) لعام 2009 وتضم المحافظة (4 اقضية) و (11 ناحية) تقع المحافظة ضمن مناطق السهل الرسوبي يغلب على اراضيها مع بعض الصحراوية في الجنوب الغربي والاهوار في الشرق تحتل ناحية ال بدير المرتبة الاولى بالمساحة بنسبة 24% من المساحة الكلية للمحافظة واصغر وحدة ادارية هي ناحية الصلاحية بنسبة(1.5%) من المساحة الكلية للمحافظة .

2- الوحدات الإدارية .

- قضاء الديوانية . ويضم نواحي (السنية والشافعية والدغارة) وتبلغ مساحته بالكامل (1921كم2) وعدد السكان (512.760) نسمة وهو مركز محافظة القادسية ويشطره نهر الديوانية الى الصوب الكبير والصوب الصغير.
- قضاء عفك . ويضم نواحي (آل بدير ونفر وسومر) وتبلغ مساحته (3199 كم2) وعدد السكان (155450) نسمة ويبعد عن مركز المحافظة بحوالي (25كم) شمال الشرق .
- قضاء الشامية . ويضم نواحي (غماس والمهناوية والصلاحية) وتبلغ مساحة (963كم2) وعدد السكان (235.379 نسمة) وهي احد اهم المدن في المحافظة وتأسست في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تتمتع بخصوبة الارض ووفرة المياه والاراضي الزراعية وتشتهر ايضا بزراعة محاصيل (الشلب والحنطة) فضلا عن وجود البساتين .
- قضاء الحمزة . ويضم ناحيتي (السدير والشنافية) وتبلغ مساحته (2424 كم 2) وعدد السكان (201690نسمة) حيث يقع فيه اهم المزارات الدينية (مقام الامام الحمزة الشرقي والسيد احمد بن هاشم) ويبعد بحوالي 30 كم عن مركز المحافظة الى جهة الجنوب . [15]

---

[15] انظر الى

محافظة القادسية . هيئة الاستثمار في محافظة القادسية – القسم الاقتصادي والفني – الخارطة الاستثمارية القطاعات الرئيسية

website : invesmented . com

ثالثا" : قطاع الزراعة

يحتل القطاع الزراعي أهمية متميزة في الاقتصاد العراقي نظراً للدور الكبير الذي يلعبه في تأمين الأمن الغذائي وتنوع قاعدة الاقتصاد العراقي وتنمية الريف وتوفير فرص العمل والحد من مشاكل البطالة والفقر التي تتركز بحوالي 40% في الريف العراقي .

ان اهتمام الدولة بالغذاء يأتي ضمن أولوياتها وهو عنصر اساسي في حياة المواطن لذا تسعى في سياساتها واستراتيجياتها تحقيق نسب عالية من الأمن الغذائي الا ان ذلك لم يتحقق بسبب ظروف الحصار والحروب المتوالية ادت الى تلف اغلب الأراضي الزراعية والبساتين وهجرة الفلاحين من الريف الى المدينة وانتشار الأمراض والأوبئة .

تتمتع محافظة القادسية بطابع زراعي نظراً لتوفر الاراضي الزراعية الواسعة ومصادر الري والايدي العاملة وهو قطاع فعال فيها ومساهم في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 47% للمحافظة فضلاً عن توفر الامكانيات العلمية والمالية فيها . مما يؤهلها كسلة غذائية واعدة للمجتمع والفرد وتقليل نسب البطالة والفقر على مستوى المحافظة . تشكل محافظة القادسية نسبة قدرها 1.9% من إجمالي مساحة العراق أي ما يعادل (3268200 دونم) اذ تبلغ الاراضي الصالحة للزراعة بحوالي (1420000 دونم) بنسبة قدرها 44.5% من المساحة الكلية اما الاراضي الغير صالحة للزراعة فهي(1586882 دونم) وهي ما يقارب النصف تقريبا بنسبة قدرها 48.5% من المساحة الكلية للمحافظة وحسب الجدول ادناه .

جدول (1)

الاراضي الزراعية والنفع العام في المحافظة

نوع الاراضي	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
اراضي صالحة للزراعة	1420000	%44.5
اراضي غير صالحة للزراعة	1586882	%48.5
اراضي النفع العام البساتين	261318	%7
المجموع	3268200	%100

المصدر/ محافظة القادسية . مديرية إحصاء ديوانية- الإحصاء الزراعي .

تنتج محافظة القادسية محاصيل رئيسية ومصدر غذاء رئيسي للافراد كالحنطة والشعير والشلب والذرة الصفراء بالإضافه الى لمحصول القطن والذي يتذبذب إنتاجه بسبب الظروف المناخية والطبيعية ووفرة المياه. اذ يبلغ انتاج محصول الحنطة للعام 2006 للدونم الواحد بحوالي(400 كغم /دونم) الا انها انخفضت في عام 2007 لتصل (341كغم / دونم) الواحد ثم عادت لترتفع في عام 2010 اذ بلغت(451كغم/دونم) للدونم الواحد وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع السنوات السابقة فضلا"عن انتاجها في عام 2011 حيث بلغ (475كغم / دونم) للدونم الواحد كما خطط لها بسبب تحسن الظروف المناخية وكثرة الامطار للسنوات الاخيرة مما يشجع الفلاحين على زراعتها . كذلك الحال لمحصولي الشعير والشلب ، وحسب الجدول الاتي الذي يبين الارتفاع في الانتاجية لمحاصيل الرئيسية في المحافظة للفترة (2006 / 2011) .

جدول (2)

مؤشرات انتاج المحاصيل الرئيسية في محافظة القادسية للأعوام (2006-2011)

المؤشر	عام2006	عام2007	عام2008	عام2009	عام 2010	عام2011
معدل انتاج الحنطة للدونم الواحد	400	341	374	428	415	475
معدل انتاج الشعير للدونم الواحد	300	308	218	407	339	350
معدل انتاج الشلب للدونم الواحد	734	700	710	756	794	798
معدل انتاج الذره الصفراء للدونم الواحد	-	410	453	479	508	518

E-mail invest tive-dcty@yahoo.com

com.iq www.qadisitye

معدل انتاج القطن للدونم الواحد	2000	1998	2290	2440	2443	-

*المقياس كغم/دونم
المصدر/ محافظة القادسية – دائرة التخطيط والتنمية الاقليمية .استراتيجية تنمية محافظة القادسية للسنوات (2007-2012) ، القطاع الزراعي . ص63.

الى جانب انتاجية المحاصيل الرئيسية فان المحافظة تشتهر بانتاج التمور بواقع (70-90) كغم للنخلة الواحدة ، اذ تبلغ المساحة المغطاة بالنخيل بحوالي (27055 دونم) موزعة في اقضية ونواحي المحافظة وايضاً تشتهر المحافظة بانتاج محاصيل الخضر والفواكه والبقوليات اذ تبلغ المساحة المنتشرة والمغطاة ببساتين الفاكهة بحوالي (1459 دونم) .
وتمتاز المحافظة بالانتاج الحيواني وتربية الحيوانات بكميات كبيرة نسبياً ولكونه جزء اساسي ومكمل للسلة الغذائية كما وانه مصدر مهم للمواد الاولية الداخلة في الصناعة .
يوفر القطاع الزراعي فرص عمل لكثير من سكان المحافظة وقد بلغ نسبة العاملين في هذا القطاع اكثر من (60 %) من القوى العاملة في المحافظة ويشكل مصدر دخل لعوائلهم .[16]
يبين جدول (3) اعداد العاملين في هذا القطاع الى اعداد سكان الريف ونسبة العاملين في الزراعة ومتوسط حصة الفرد (للدونم الواحد). يبلغ عدد العاملين في قضاء الديوانية بحوالي (79267) عامل لعام 2011 وبنسبة (3.9%) من سكان الريف . اما متوسط حصة الفرد الواحد من العاملين في هذا المجال (20.1%) وبنسبة (0.79%) من سكان الريف . اما عدد العاملين في قضاء عفك فقد بلغ عددهم (19792) عامل ويشكلون نسبة(5.6%) من العاملين في مجال الزراعة من سكان الريف ويبلغ متوسط حصة الفرد الواحد بنحو (1.42%) من سكان الريف و(25.11%) من العاملين في الزراعة . وكما موضح في الجدول ادناه لقضائي الشامية و الحمزة .

جدول (3)
أعداد ونسب العاملين في قطاع الزراعة ومتوسط حصة الفرد الواحد في محافظة القادسية للعام 2011

اسم القضاء	عدد سكان الريف	عدد سكان العاملين	عدد العاملين في الزراعة	نسبة العاملين في الزراعة من سكان الريف	نسبة العاملين في الزراعة من عدد السكان العاملين	المساحة المزروعة فعلاً (بالدونم)	متوسط حصة الفرد للدونم الواحد	
							من سكان الريف	من العاملين في الزراعة
الديوانية	135767	79267	5323	3.9	6.7	107157	0.79	20.1
عفك	95666	19729	5423	5.6	27.4	136175	1.42	25.11
الشامية	145516	28487	7565	5.2	26.5	205621	1.41	27.18
الحمزة	104388	17664	2424	2.3	13.7	290906	2.78	120
المجموع	481337	145148	19735	-	74.3	739829	-	-

المصدر / محافظة القادسية . مديرية احصاءالديوانية – الاحصاء الزراعي .

[16] للمراجعة انظر
- محافظة القادسية . مديرية الاحصاء . إستراتيجية تنمية محافظة القادسية 2012/2007
- مجلس محافظة القادسية . ملحق مراجعة تقييم استراتيجية تنمية المحافظة 1/شباط/2011 قطاع الزراعة .
- شبكة العراق الاخضر – السياسة و الاقتصاد – واقع الزراعة والثروة الحيوانية في محافظة القادسية . عدد 207 . الصفحة الأولى . 2011/3/8
- www.iraqgreen.net`

ومن الجدير بالذكر ان العملية الزراعية ترتبط بوفرة مصادر المياه بصورة رئيسية ومباشرة وتعتمد المحافظة على نهر الفرات و الامطار في ري الأراضي الزراعية اذ يتألف نظام ري الأراضي الزراعية من نوعين .

1- شبكة الري والبزل السيحية ويشمل شط الدغارة وشط الشامية
2- نظام الري بالضخ ويتمثل في شط الديوانية وشط الفرات

حيث تبلغ مساحة الاراضي الزراعية المروية بشبكة السيح بحوالي (268372 دونم) اما المساحة المروية بنظام الضخ فهي بحوالي (1353638 دونم)
في ادناه جدول يوضح مصادر الإرواء في محافظة القادسية والمساحة الواقعة عليه وطوله والحصة المائية للمحافظة .

جدول (4)
الموارد المائية ومصادر الارواء في المحافظة

اسم مصدر الارواء	طولة/كم	الحصة المائية	طاقة التصريف م3/ثا	المساحة الواقعة عليه
شط الشامية	80	%55	140	384000 دونم
شط الديوانية	120	%75	60	410000 دونم
شط الدغارة	65	%100	45	323700 دونم
نهر الفرات	70	%30	350	220000 دونم
نهر البسروكيه	55	%25	37	150000 دونم

المصدر/ محافظة القادسية – دائرة التخطيط و التنمية الحضرية - استراتيجية تنمية محافظة القادسية للسنوات 2007-2012. ص65.

رابعا":. قطاع الصناعة .

تعد الصناعة القاعدة المادية التقنية للاقتصاد الوطني داخل البلد وخارجه ، تزود الصناعة القطاعات الاقتصادية الاخرى بالسلع والخدمات إضافة" الى كونها اداة للانتاج القسم الاكبر للسلع الاستهلاكية والخدمية وتساهم في تنشيط قطاع التجارة الداخلية والخارجية ومصدر من مصادر الدخل القومي وهو القطاع الرائد في عملية التنمية والتطور العلمي والتقني .

1. مقومات الصناعة في محافظة القادسية :

تمتاز المحافظة بعدد من المقومات التي تعمل على مساعدة توطن بعض الصناعات فيها :

أ. توفر المواد الاولية : تتمثل المواد الأولية بعدة انواع منها المواد الاولية الزراعية وهي المواد الداخلة في الصناعة الغذائية كـ(الحنطة , الشعير , الذرة الصفراء , القطن , السمسم ,التمور) الى جانب وفرة المواد الاولية الحيوانية كـ(الاصواف والجلود) التي تدخل في الصناعات النسيجية والجلدية . كما ان المحافظة تمتاز بوجود المواد المعدنية والمتمثلة بحجر الكلس والترسبات الطبيعية اذ يوجد في ناحية الشنافية والاخرى توجد حول الانهار المتفرعة من نهر الفرات مثل شط الديوانية وشط الدغارة وشط الشامية .

ب. الوقود والطاقة : ان توفر هذا العامل يعتبر من الاسباب المهمة لنجاح الصناعة وتمثل مصادر الوقود والطاقة في المحافظة بعدد من الانواع منها الوقود السائل كالنفط الأسود والأبيض والبنزين والغاز الذي تحصل عليه المحافظة عن طريق الانابيب او السيارات الحوضية . اما الطاقة فهي الطاقة الكهربائية عبر محطات التوليد الرئيسية .

ج. القوى العاملة : ان توفر الايدي العاملة وانخفاض اجورها من عوامل قيام الصناعة في المحافظة ترتفع نسبة الفئات العمرية بين (15-65 سنة) الى اكثر من53 % من اجمالي السكان وهذه الفئة تمثل قوة عمل يمكن الاعتماد عليها .

د. وسائط النقل : يوجد في المحافظة نوعان من طرق النقل
* طريق النقل البري : هو الأكثر استخداما" في عملية النقل .
* طريق سكك الحديد : الذي يبلغ طوله (90) كم في المحافظة
ه. السوق : يرتبط حجم السوق بعدد السكان ومستوى دخلهم . كما ان معظم الصناعات تقام بالقرب من الاسواق الاستهلاكية لسهولة النقل وعدم تلف البضائع السريعة التلف (كالسلع الغذائية) والبعض الاخر تقام بالقرب من المواد الاولية للتقليل من تكاليف النقل .

2- الصناعات التحويلية الرئيسية في المحافظة

من ابرز الصناعات التحويلية في المحافظة هي :

أ. الصناعات الغذائية: تتكون الصناعات الغذائية من صناعة الالبان وصناعة المعجنات والحلويات والمخابز والافران وطحن الحبوب والمياه الغازية والتعليب وغيرها . ومن المنشآت الكبيرة في هذا القطاع هو مصنع البان القادسية والشركة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب .

ب. الصناعات النسيجية : يوجد معمل الغزل والنسيج القطني الذي يقوم بإنتاج الاقمشة القطنية والمخلوطة والغزول .

ج. الصناعات المطاطية : وتقتصر على معمل الاطارات والانابيب المطاطية للسيارات.

د. الصناعات الانشائية : تشمل صناعة الطابوق والكاشي والموزاييك والاسفلت وهناك اكثر من (10) معامل كبيرة موزعة على القطاعين العام والخاص منها معمل طابوق القادسية ومعمل الاسفلت وصناعة الكاشي .

ه. الصناعات المعدنية : هناك الكثير من معامل وورش الحدادة التي تصنع الابواب والشبابيك وورش حدادة وتصليح السيارات في الحي الصناعي وورش ومعامل مقاطع الالمنيوم .

3- المؤشرات الاقتصادية للمنشآت الصغيرة والكبيرة في محافظة القادسية لعام 2010.

تعد الصناعات الصغيرة والكبيرة والحجم ذات اهمية اقتصادية واجتماعية ومصدر الدخل العام والخاص ويتضح ذلك من نسبة مشاركته في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (15%) فيه على الرغم من وجود معامل منتجة للصناعات الكبيرة مثل معامل ومصانع الطابوق والمطاط والنسيج حيث تتركز اغلب الصناعات الكبيرة والصغيرة في مركز المحافظة لتوفر مقومات الصناعة والقرب من الاسواق . الا ان هذه الصناعات تكاد ان تكون مهملة في المحافظة من قبل الحكومة السابقة والحالية .
تتوزع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم من الصناعات الغذائية والمنتوجات وصناعة الورق وورش صناعة الخشب والاثاث واعمال المعادن حيث يبلغ عددها بحوالي (735) منشأة تتوزع ما بين (240) منشأة للصناعات الغذائية بعدد من العاملين والبالغ (719) عامل يليها الصناعات المعدنية بواقع (157) منشأة بعدد من العاملين (363) عامل ثم الصناعات التعدينية غير المعدنية (الانشائية) (115) منشأة ويبلغ عدد العاملين فيها (518) عامل ثم يليها الصناعات الخشبية حيث يبلغ عدد الورش والمعامل بحوالي (88) ورشة بعدد من العاملين (205) عامل وحسب الجدول الاتي

جدول رقم (5)
اعداد المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة الحجم في المحافظة لعام 2010

الفروع الصناعية	عدد المنشآت	%	عدد العاملين	%

الصناعات الغذائية	240	32.6	719	34.3
الصناعات المعدنية	157	21.3	363	17.3
الصناعات التعدينية غير المعدنية (الاستثنائية)	115	15.6	518	24.7
ورش الخشب والمنتجات الخشبية	88	11.9	205	9.7
صناعة الملابس الجاهزة	81	11	138	6.5
صناعة المنسوجات	40	5.4	130	6.2
صناعة الورق	14	1.9	24	1.1
المجموع	735	%100	2097	%100

المصدر / وزارة التخطيط – دائرة التنمية الاقليمية و المحلية ، المجموعة الاحصائية السنوية - الاحصائية السنوية للعام 2010 ص 201.

تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بجودتها واشتراكها في المشاريع الحكومية داخل وخارج المحافظة بنسبة (18% الى 35%) من المشاريع المسجلة في مؤسسات حكومية . وتبلغ نسبة مبيعات هذه الصناعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بنسبة(58%) من المبيعات السنوية تتراوح العوائد ما بين(15 مليون الى 100 مليون دينار عراقي) اما عدد العاملين في هذا القطاع تبلغ نسبة ملكية النساء في هذا القطاع من المشارع الصغيرة والمتوسطة بحوالي (2%). اما الصناعات الكبيرة فيشير جدول (6) لعدد العاملين والمنشآت الصناعية الكبيرة في المحافظة لعام 2010 تبلغ عدد المنشآت الصناعية 32 منشأة تتوزع بين قضاء الديوانية بواقع 20 منشأة صناعية وبعدد (6492) العامل من اجمالي العاملين في المحافظة اما عدد العاملين في قضاء الحمزة هو (328) عامل وهو القضاء الثاني بعد قضاء الديوانية بعدد العاملين وتركز المنشآت بعدد (9) منشآت صناعية . اما قضاء عفك وقضاء الشامية فان عدد المنشآت على التوالي (2 ،1) منشأة وعدد العاملين في قضاء عفك (82عامل) اما قضاء الشامية وهو الاقل يبلغ عدد العاملين (20 عامل) في هذا القطاع وحسب الجدول الأتي .

جدول رقم (6)

إعداد المنشآت الصناعية الكبيرة و العاملين في محافظة القادسية لعام 2010

الوحدة الادارية	عدد المنشآت	عدد العاملين	الاجور والرواتب بالمليون الدينار العراقي	النسبة المئوية
قضاء الديوانية	20	6492	42928.2	96.2
قضاء الحمزة	9	328	1265.2	2.8
قضاء عفك	2	82	28.66	%64
قضاء الشامية	1	20	130.4	%29
على مستوى المحافظة	32	6922	44610.4	%100

المصدر / وزارة التخطيط . دائرة التنمية الاقليمية و المحلية . ، المجموعة الاحصائية السنوية - الاحصائية السنوية للعام 2010 ص 220.

إما معدلات الأجور والرواتب فهي تبلغ على مستوى المحافظة بحوالي(44610.4) مليون دينار عراقي تبلغ حصة العاملين في قضاء الديوانية بحوالي(42928)مليون دينار عراقي يليه قضاء الحمزة بمبلغ قدرة (1265.2) مليون دينار عراقي. ثم قضاء عفك بمبلغ قدره 2866 مليون دينار عراقي وأخيرا قضاء الشامية (130.4) مليون دينار عراقي[17] .

4- المشاكل والتحديات التي تواجه الصناعة في محافظة القادسية

[17] الوكالة الاميركية للتنمية الدولية USAIQ . tijara برنامج التنمية الاقتصادية في العراق . تقيم الوضع الاقتصادي للصناعات التحويلية في محافظة القادسية . نيسان 2010
الموقع الالكتروني www.sbdc.iraq.com
- محافظة القادسية – دائرة التخطيط الاقليمي و الحضري. استراتيجية تنمية محافظة القادسية 2007-2012 التجارة والصناعة ص 68 .

ورث الاقتصاد العراقي في ظل المرحلة الحالية واقعا صناعيا اتسم بالتخلف ومحمل بالكثير من المشاكل والمعوقات التي تحد من نشاطه وقدرته على العمل في ظل السياسات الاقتصادية الجديدة التي تقوم على حرية حركة التجارة والية السوق الحرة والعالمية .. ومن هذه المشاكل والمعوقات هي

أ- تقادم خطوط الإنتاج لأغلب الشركات الصناعية القائمة وانخفاض الطاقة الانتاجية الامر الذي ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج و الاسعار بالإضافة الى عدم جودة المنتج وعدم قدرة على منافسة المنتجات المستوردة .

ب- ارتفاع حجم الاستيراد للمستلزمات السلعية والمواد الأولية الخاصة بعملية الانتاج مع انخفاض المكون المحلي مقارنة بالمستورد الاجنبي الذي يصل الى نحو (90%) في بعض الفروع الصناعية .

ت- ضعف الأداء والكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية محليا ودوليا للقطاعين العام والخاص.

ث- اعتماد سياسة التصنع على الدعم الحكومي والحماية الجمركية للمنشآت الصناعية التي أثقلتها وجعلتها معتمدة كليا على ما يقدم لها .

ج- شحة الطاقة الكهربائية وعدم كفايتها لتشغيل المصانع مما يؤثر سلبا على الطاقة الإنتاجية للمصانع القائمة

ح- عدم توفر التمويل اللازم لإقامة الصناعات الصغيرة او تطويرها .

خ- ضرورة إيجاد قوانين وتشريعات جديدة خاصة بإحالات تضخم أعداد العاملين في القطاع العام .

د- ضعف الدعم المقدم للمشروعات الصناعية الصغيرة خصوصا بالإجراءات القانونية والإدارية المعقدة بإنشاء وتوسيع ومنع الإجازات والضرائب .

المبحث الثالث : السياسات المستقبلية للتنمية المكانية في المحافظة

تهدف السياسات المستقبلية الى تفعيل عملية التنمية المكانية وتقليل الفوارق بين (الحضر - الريف) وخفض نسبة البطالة والقضاء على الفقر ورفع المستوى الإنتاجي لقطاعات الزراعية والصناعية وتحسين الوضع الاقتصادي للمحافظة أسوة بالمحافظات الأخرى .

الأمر الذي يتطلب وضع خطط تنموية لكافة القطاعات بالاعتماد على الإمكانات التنموية المتاحة داخل المحافظة واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتسريع عملية الاستثمار وتقديم التسهيلات القانونية والإدارية وتنظيم عمل المؤسسات المعنية بذلك .

ولأجل تحقيق ذلك يجب تحديد الهدف والرؤية المستقبلية للقطاعات الحيوية (قطاع الصناعة وقطاع الزراعة) داخل المحافظة وعلى النحو الاتي :

اولا" : قطاع الزراعة

إن عملية تنمية القطاع الزراعي تتطلب اتباع سياسات مختلفة لاتساع الأنشطة داخل هذا القطاع والمتمثلة بـ (السياسات السعرية , السياسات المائية , التنمية الريفية المتكاملة , الاهتمام بالثروة الحيوانية). اذ أن تبني سياسات وخطط إستراتيجية للاستثمار والتنمية المتكاملة والمستدامة يتم من خلال .

1- استصلاح الأراضي واستحداث اراضي جديدة خصبة صالحة للزراعة وتوفير حصص مائية لها والقضاء على التصحر ودعم الانشطة البحثية الزراعية .

2- تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الزراعي وتقديم الدعم للمدخلات ومخرجات الانتاج والاسمدة والمبيدات والبذور واعتماد استراتيجة في تسعير المحاصيل الرئيسة (كالحنطة والشعير والشلب)

3- أنشاء وتنظيم مخازن حديثة ومتطورة لخزن المحاصيل والحبوب وبناء مجمعات صناعية زراعية وفق اسس اقتصادية وفنية .

4- تأمين المياه بالكمية والنوعية المطلوبة واعتماد اساليب الري الحديث (كالرش والتنقيط) للمحافظة على سلامة التربة من التملح أولا" وتوفير مقتنيات مائية للفلاحين ثانياً. فضلا"عن تطبيق أساليب الادارة المتكاملة للموارد المائية والعمل على استثمار المياه الجوفية كونها تشكل نسبة لابأس بها من مصادر المياه خصوصاً في المناطق الصحراوية الغربية من ناحية الشنافية لتوفير مراعي طبيعية للماشية وتثبيت الرمال وعمل مصدات للرياح لا سيما في منطقة الشنافية التي ترعى الاغنام بها بكثرة .[18]

5- التنمية الريفية من خلال الاهتمام بالمجمعات الريفية ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعمراني وتقليل الفوارق بين الحضر (والريف) من خلال نشر المدارس والمؤسسات الصحية ومشاريع الماء والكهرباء يهدف الحد من الهجرة والحفاظ على القوى العاملة .

6- دعم النشاط الخاص وتحفيزه للاستثمار في مشاريع الانتاج النباتي والحيواني المتكاملة في مجال زراعة المحاصيل الاستراتيجية والصناعية .

كما ويمكن التأكيد على تطوير الإنتاج الزراعي في محافظة القادسية والوحدات الإدارية التابعة لها من خلال انتخاب أصناف المحسنة والمقاومة للظروف المناخية واستخدام المخصصات والتوسيع في زراعة المحاصيل الصناعية (كالقطن والذرة الصفراء والبيضاء وزهرة الشمس) بهدف تطوير الصناعات القائمة عليها كالزيوت والأعلاف في كافة مناطق المحافظات فضلا عن الاستفادة من الميزة النسبية للمحافظة القادسية كونها تشتهر بزراعة محصول الشلب باعتباره من المحاصيل الإستراتيجية وذلك من خلال التوسع الأفقي بزراعته ونشره في أقضية المحافظة والنواحي التابعة لها في كل من قضاء الشامية قضاء الحمزة وتوفير المقومات الأساسية لذلك .

يضاف الى ذلك تطوير وتنمية الثروة الحيوانية والتوسع في مشاريع تربية المواشي والدواجن لسد النقص في متطلبات الغذاء لا سيما في المناطق الشنافية في قضاء الحمزة وناحية غماس في قضاء الشامية وناحية السنية في قضاء الديوانية .

أن الاعتبارات المكانية التي تدعو الى انشاء وتوسيع الوحدات الإنتاجية كي تكون مركز او قطب نمو جديد لتحصل على المكاسب التنافسية وتتم عملية الاستقطاب نظراً للسعات الكبيرة للإنتاج وما تساهم به من وفوارت ونشر للتنمية الزراعية في المناطق الحضرية والريفية وتقليل حدة التمركز في مراكز المدن والاقضية تكون على النحو الاتي :

1- قضاء الديوانية :

أ- ناحية الدغارة: زراعة الفواكه والنخيل وتربية الدواجن .

ب-ناحية السنية: تربية المواشي والدواجن الى جانب زراعة المحاصيل الثانوية .

ج- ناحية الشافعية: تربية المواشي فضلا" عن زراعة النخيل .

[18] - محافظة القادسية .دائرة التخطيط الاقليمي و الحضري– خطة التنمية المكانية لمحافظة القادسية 2020

2- **قضاء الشامية:** زراعة محصول الشلب ومحصول الحنطة فضلاً عن تربية المواشي .

أ- ناحية غماس وناحية الصلاحية: زراعة محصول الشلب والحنطة فضلا عن تربية المواشي والدواجن وزراعة الخضراوات .

ب- ناحية المهناوية: زراعة محصول الشلب والحنطة وزراعة النخيل والخضروات والفواكه .

3- **قضاء الحمزة:** زراعة محصول الحنطة ومحصول الشعير وتربية الحيوانات والدواجن فضلاً عن زراعة الخضروات .

أ - ناحية الشنافية: زراعة محصول الحنطة والشعير وزراعة البقوليات وتربية المواشي .

ب- ناحية السدير: زراعة الشعير وتربية الحيوانات والدواجن .

4- **قضاء عفك :**

أ- ناحية البدير: زراعة محصولي الحنطة والشعير وزراعة الخضروات والفواكه وتربية الحيوانات .

ب- ناحيتي سومر ونفر: زراعة الخضروات والفواكه وتربية الحيوانات والدواجن .

ثانيا" : قطاع الصناعة .

لتحقيق نمو صناعي تحويلي يسهم بفاعلية في تنويع النشاط الصناعي للمحافظة القادسية ويعزز القدرة التنافسية وزيادة في الناتج المحلي والتحول نحو اقتصاد السوق والإدارة العملية الصناعية وتوفير فرص عمل ورفع نسبة التشغيل وسد حاجة السوق المحلية وبناء شراكات مع الشركات العالمية والقطاع الخاص والمستثمرين المحليين والأجانب ينبغي العمل على .

1. اعادة تأهيل الشركات الصناعية والمصانع والمعامل الإنتاجية ذات الجدوى الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة التحويلية وتنتظم التكامل بين القطاعي العام والخاص من خلال خلق المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي ترفد الشركات الصناعية الكبيرة بمنتجاتها وتوفير قرص عمل جديده .
2. ضرورة أقامة صناعات إنشائية المتمثلة بمعامل الاسمنت والطابوق والإسفلت نظراً لتوفر مقوماتها الأساسية في المحافظة لا سيما مقالع الحجر والترب الطينية ووفق المحددات البيئية في ظل وجود طلب محلي متزايد عليها .
3. تطوير المشاريع الصناعية الغذائية التي تزود السوق المحلية بالسلع والخدمات والتي تعوض عن الاستيراد وتسهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .
4. تهيئة بيئة تشريعية منتظمة وقانونية ومالية لتسهيل عمل المشروعات وتقليل قدر الإمكان من التعقيدات والإجراءات الروتينية التي تواجه الصناعات ووضع الحوافز والإعفاءات الضريبية والتسهيلات الائتمانية والقروض لخلق مناخ استثماري في هذا القطاع .
5. أعطاء أولوية للصناعات الزراعية (الغذائية والغير الغذائية) التي تعتمد على مواد خام زراعية لا سيما وان المحافظة ذات طابع زراعي .
6. الاهتمام بالتوزيع المكاني للمؤسسات الصناعية الصغيرة والعدالة في التوزيع وتقليل التفاوت التنموي بين الوحدات الإدارية عند اقامتها مستقبلاً ، بما يضمن كفاءة الاستخدام عدالة في التوزيع والحد من التفاوت التنموي بين الوحدات الإدارية .
7. اعادة النظر في أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات التي يقدمها الجهاز المصرفي وإعطاء أولوية للمشاريع الصناعية الصغيرة المقامة في الريف .

8. انشاء مجمعات صناعية ودعم هذه المجمعات بتوفير مواقع ملائمة وتسهيلات النقل والاتصالات والخزن والتسويق والتحويل والتدريب ويتم ادارة وتشغيل هذه المجمعات من قبل القطاع الخاص بعد تأهيل العاملين في مراكز تدريبية . ان توفر هذه المقومات تحقق ميزة نسبية من الناحية الاقتصادية والفنية .
9. تشجيع المشروعات التي تقوم على صناعة التمور كمادة أولية وإعادة تصنيعها وتعليمها (كبس التمور) بأغلفة صحية بواسطة مكائن حديثة بالإضافة الى اقامة صناعة الدبس والخل بالقرب من بساتين النخيل الأمر الذي يسهم في تحقيق تنمية ريفية.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا":- الاستنتاجات

1. تميزت التنمية المكانية في المحافظة بالنمط التنموي غير المتوازن مابين المركز و الاقضية والنواحي التابعة لمحافظة، لاسيما خلال الفترة السابقة اذ تركزت الاستثمارات في مركز المحافظة (قضاء الديوانية) مما جعله قطب تنموي رئيسي بالاعتماد على ما تتوفر فيه من وفورات اقتصادية داخلية و خارجية ، أدى إلى جذب الاستثمارات .
2. أكدت السياسات التنموية على مبدأ الكفاءة الاقتصادية ورفع النمو الاقتصادي على حساب تقليل أو تخفيف حده التباين بين الوحدات الإدارية التابعة لمحافظة (أقضية – نواحي – قرى – رياف) في الحاضر و المستقبل.
3. ضعف في الدعم المقدم لقطاع الصناعة لاسيما المشروعات المتوسطة و الصغيرة و الإجراءات القانونية المعقدة ، فضلا"عن الضوابط الإدارية و القانونية المتعلقة بإنشاء وتوسيع وتشغيل والإنتاج والضرائب بالإضافة الى عدم توفر تمويل كافي لإقامة الصناعات الصغيرة .
4. يلاحظ وجود تباين في مستوى الإنتاج الزراعي بين أقضية المحافظة ، برغم من كون المحافظة ذا طابع زراعي متميز في أنتاج المحاصيل الإستراتيجية لاسيما محصول الشلب ، حيث يلاحظ خلل في استغلال الأراضي الزراعية مما سبب تصحر وانتشار الملوحة في اغلب أراضيها اذ تصل نسبة الأراضي الغير صالحة للزراعة بنحو (48%) من المساحة الكلية للمحافظة ، فضلا" عن توفر ثروة حيوانية بأعداد كبيرة نسبيا" يمكن استغلال منتجاتها كمادة أولية في الصناعات الغذائية .

ثانيا":- التوصيات

1. لابد من جعل التنمية المكانية منهجاً أساسياً في برامج الإصلاح لدعم التنمية المستدامة في المحافظة ، تلك التنمية الهادفة الى إرساء أسس التطور التكاملي مابين الريف والمدينة من خلال شمول الريف بالتخصيصات الاستثمارية كماً ونوعاً وجعل الريف قطب تنموي .
2. تفعيل دور وعمل لجان التخطيط الإقليمي في المحافظة لتخطيط وتنفيذ خطط التنمية بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة الإدارية و التشريعية وبأشراف مديرية التخطيط الإقليمي والحضري في الديوانية ووزارة التخطيط مع الأخذ بنظر الاعتبار قانون تنمية الأقاليم .
3. ضرورة مشاركة القطاع الخاص للعمل على تشييد وبناء المشاريع الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية في المحافظة ، على ان ترتبط هذه المشاركة بتسهيلات قانونية وأداريه

لازمة لعمله كتوفير الأراضي بأسعار رمزية لإقامة المشاريع وتقديم المنح والقروض بفوائد قليله الى جانب الإعفاءات الضريبية وتخفيض نسبها .

4. أعطاء الخصوصية للمشاريع الصناعية والزراعية (الغذائية وغير الغذائية) التي تعتمد على مواد خام ذات طابع زراعي، من خلال أنشاء مجمعات صناعية زراعية لاسيما وأن هناك الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة لم تستغل بعد مع وجود الايدي العاملة الماهرة من خريجي الكليات والمعاهد الزراعية.

5. ألاستفادة من الميزة النسبية التي تشتهر بها المحافظة بزراعة المحاصيل الإستراتيجية (الحنطة – الشعير – الشلب) والعمل على تطويرها بانتخاب أصناف محسنة وتوسيع الوحدات ألانتاجية كي تكون مركز وقطب نمو جديد للاستثمارات والمشاريع الزراعية .

6. زيادة نسبة الاستثمار في جميع القطاعات بما يتناسب مع حجم الإمكانات البشرية والمادية لكل قطاع ومستوى التنمية الاقتصادية المكانية للمحافظة ، و أشراك جميع الوحدات في السياسات وألاستراتيجيات الاستثمارية وألافادة من الطاقات البشرية الكامنة في ألارياف والعمل التنمية الريفية المتكاملة وتقليل الفوارق بين (الحضر – الريف) .

7. تعزيز وتقوية سياسات التنمية المكانية في المحافظة والوحدات الإدارية التابعة لها من خلال التنسيق القانوني والاداري بين الحكومة المحلية ودوائر الدولة وهيئات الاستثمار والقطاع الخاص مما ينعكس على أسلوب التشارك في العملية التخطيطية والعدالة في التوزيع المكاني للاستثمار وتحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية وتقليل الفوارق بين (المركز والقضاء) و(القضاء والناحية) وصولاً الى حالة التوازن المكاني في التنمية بين الوحدات ألإدارية التابعة للمحافظة .

المصادر العربية . اولا":

1. تيم عبد الجابر والخطيب ابراهيم واخرون ،مستقبل التنمية في الوطن العربي دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن، 1998

2. حميد جميلي واخرون، الاقتصاد الصناعي

3. جمهورية العراق. خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014

4.محمد حسن السيد ، سياسات التنمية المكانية في العراق ، وزارة التخطيط و التعاون الإقليمي ، بغداد 2007 .

5- كامل كاظم الكناني .الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية ،دار الصفاء، عمان، 2007، ص114,112

6 -صباح فيحان ،النمو الحضري في العراق بين النمو التلقائي والعقلانية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة بغداد مركز التخطيط الحضري والاقليمي الدراسات العليا - جامعة بغداد،1980

7-محافظة القادسية . مديرية الاحصاء . إستراتيجية تنمية محافظة القادسية 2012/2007

8- مجلس محافظة القادسية . ملحق مراجعة تقييم استراتيجية تنمية المحافظة 1/شباط/2011 قطاع الزراعة .

9- محافظة القادسية – استراتيجية تنمية محافظة القادسية 2007-2012 التجارة والصناعة.

10- وزارة التخطيط . مديرية التخطيط الاقليمي والحضري في محافظة القادسية – خطة التنمية المكانية لمحافظة القادسية 2020 .

ثانيا":- مصادر الانترنت

1-المعهد الدولي لنظم المعلومات والجغرافيا.التنمية المكانية .التخطيط لصياغة السياسات الزراعية (HENGEIOSES TREET.ITG). هولندا ..البريد الالكتروني Alish arifi @ itc. nI

2- الوكالة الاميركية للتنمية الدولية USAIQ . tijara برنامج التنمية الاقتصادية في العراق . تقيم الوضع الاقتصادي للصناعات التحويلية في محافظة القادسية . نيسان 2010 الموقع الالكتروني www.sbdc.iraq.com

3- شبكة العراق الاخضر – السياسة و الاقتصاد – واقع الزراعة والثروة الحيوانية في محافظة القادسية . عدد 207 . الصفحة الأولى . 2011/3/8 www.iraqgreen.net`

4-محافظة القادسية . هيئة الاستثمار في محافظة القادسية – القسم الاقتصادي والفني – الخارطة الاستثمارية القطاعات الرئيسية website : invesmented . com
E-mail invest tive-dcty@yahoo.com www.qadisitye com.iq

ثالثا":- المصادر الانكليزية

1.-space development, www.Marssociel.yitatia.com/Maglmarsplan/space /-Antani kukcnski "Rcgional Dissggregation of national policies and plans .op.cit.p4.

2.Antoni Kukenski ,1978,"Regional polices in Nigeria ,Andia, and Brazil "Hungary meuton volume,p195

2. See :- www.fao.org /Arabic/new room/n.

4 - AidenJ, and Morganr ,Regional planning A com pprehensive view "great Britain pitman ,press,1974,p224

5.Harvery ,Armstrong ," Regional economic policy" Game lot, press ,limited ,London,1979,p509